

## تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في مجال السياسة النقدية. كذلك، يعد صندوق النقد العربي وفي السياق نفسه ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي صدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن هذه الموضوعات، فقد رأى المجلس أنه من المصلحة أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي يعدها الصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية والتي تثير اهتماماً في مختلف الأوساط. وليس الغرض من هذه التقارير والأوراق طرح وجهة نظر معينة، وإنما إلقاء الضوء، بأكبر قدر من الموضوعية والتجرد حول هذه الموضوعات. فهذه السلسلة ليست لطرح الآراء والمواقف، وإنما لتوفير المعلومات وزيادة الوعي ببعض القضايا النقدية والمصرفية. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة الاقتصادية العربية.

والله ولي التوفيق،،

د. جاسم المناعي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

## المحتويات

### الصفحة

- 1 أولاً: الأهمية المتزايدة لمجالس المدفوعات الوطنية .....
- 3 ثانياً: الأغراض والأهداف الرئيسية لمجلس المدفوعات الوطني .....
- 4 ثالثاً: الإطار المؤسسي لمجلس المدفوعات الوطني .....
- 5 رابعاً: تشكيل ومكونات مجلس المدفوعات الوطني .....
- 7 خامساً: أدوات عمل مجلس المدفوعات الوطني .....
- 7 سادساً: تجارب الدول العربية .....
- 9 سابعاً: الخلاصة والتوصيات .....
- 10 الملحق رقم (1): مجلس المدفوعات الوطني الأردني .....
- 15 الملحق رقم (2): مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني .....

## أولاً: الأهمية المتزايدة لمجالس المدفوعات الوطنية

تزايد الاهتمام في السنوات الماضية بتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وتحديدًا على صعيد نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية. ويأتي ذلك إدراكاً لارتباط الارتقاء بهذه الأنظمة في المساهمة في ضبط المخاطر النظامية وترسيخ مقومات الاستقرار المالي من جهة، ولما يلعبه وجود أنظمة كفؤة ومتطورة في تسهيل فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الاقتصاد من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، فقد لجأت العديد من المصارف المركزية إلى إنشاء لجان أو مجالس وطنية للمدفوعات كمنشآت للتشاور والتنسيق حول استراتيجيات تطوير هذه الأنظمة وما يرتبط بذلك من قضايا.

وتكتسب لجان أو مجالس المدفوعات الوطنية على ضوء الحاجة للتنسيق، أهميتها من عدة جوانب، أبرزها، تعدد الجهات والسلطات الحكومية المعنية بقضايا نظم الدفع والتسوية ابتداءً من المصارف المركزية إلى وزارات المالية وهيئات الأوراق المالية إلى جهات رقابية مالية أخرى، الأمر الذي يفترض وجود تنسيق بين هذه الجهات الرقابية الحكومية. ولا شك أن هناك تداخل في نشاط الإشراف على نظم الدفع والتسوية وأنشطة الرقابة المصرفية وأنشطة الرقابة والإشراف على أسواق المال، بما يفترض أيضاً درجة عالية من التنسيق لتجنب الازدواجية في المسؤوليات.

ومن الجوانب الأخرى التي تبرر وجود لجان أو مجالس وطنية للمدفوعات، كون نجاح وظيفة الإشراف على أنظمة وأدوات الدفع والتسوية يتطلب وجود تنسيق كبير. فمن جانب، هناك نمو متواصل في المؤسسات والشركات الخاصة غير المصرفية التي تقدم خدمات الدفع أو ترتبط بأنظمة الدفع والتسوية، بالإضافة إلى التطور الكبير في أدوات الدفع الإلكترونية المقدمة من خلال مؤسسات غير مصرفية. كذلك ومن جانب آخر، هناك عدد

كبير من المصارف والمؤسسات المالية المستخدمة لنظم المقاصة والتسوية بين البنوك، ووجود أحجام كبيرة من المعاملات المتداخلة في هذه النظم. ويفترض كل ذلك أهمية وجود تنسيق مع كل هؤلاء المتعاملين بما يساعد على توفير فرص نجاح وظيفة الإشراف في ضبط المخاطر المختلفة لنظم الدفع. وإلى جانب ذلك، فإن التنسيق الذي يمكن أن يوفره وجود لجان أو مجالس وطنية للمدفوعات، يمثل أيضاً عاملاً مهماً في نجاح خطط واستراتيجيات إصلاح وتطوير نظم وأدوات الدفع والتسوية، والمشاركة في وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجيات في إطار رؤية وطنية شاملة تعزز إدراك جميع الأطراف والمتعاملين للانعكاسات التنموية لهذه الاستراتيجيات.

هذا، ويبقى من الممكن أن يتحقق التنسيق بدون الحاجة لإنشاء لجان أو مجالس وطنية للمدفوعات، إلا أن التجارب تظهر أن وجود مثل هذه اللجان والمجالس ساعد بصورة كبيرة في نجاح التنسيق وتحقيقه للغاية المنشودة منه.

وأخيراً، فإن التطبيق الفعلي للمبادئ الدولية الجديدة للبنية التحتية لأسواق المال الصادرة في عام 2012 من قبل بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين، يفترض وجود تعاون وتنسيق كبير بين مختلف الجهات الرقابية والمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية والمصرفية. ولا شك أن المصارف المركزية معنية بصورة كبيرة بمسؤوليات نجاح تطبيق هذه المبادئ والتحقق من توافق أنظمة الدفع الوطنية معها. وبالتالي فإن وجود لجان أو مجالس وطنية للمدفوعات سيمثل وسيلة أو أداة للمصارف المركزية لقيادة الجهود الوطنية في التوافق حول احتياجات تطوير هذه النظم وضمان التزام ومشاركة جميع الأطراف في تطبيق هذه المبادئ.

وفي ضوء كل ذلك، رأت اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية أهمية تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بمجالس المدفوعات الوطنية، أهدافها وتكوينها والقضايا المرتبطة بها.

## ثانياً: الأغراض والأهداف الرئيسية لمجلس المدفوعات الوطني

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس أو لجنة المدفوعات الوطني، في تقديم المشورة والتوجيه لدعم تطور نظم محلية سليمة وفعالة للدفع والتسوية في إطار تطوير والارتقاء بالبنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، بما يساعد في تعزيز مساهمة هذا القطاع في دعم التنمية الاقتصادية من جهة وإرساء مقومات الاستقرار المالي من جهة أخرى. ويكون بذلك هذا المجلس كمنتدى أو إطار للتشاور والحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بقضايا وعمليات الدفع والتسوية. كما يكون أيضاً إطاراً لاقتراح ووضع السياسات والاستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد المتعلقة بنظم الدفع والتسوية وتطوير عملياتها وأدواتها وكفاءتها وسلامتها.

ومن الأهمية في هذا الإطار، تحديد حدود واضحة لمسؤوليات وصلاحيات هذه اللجنة أو المجلس، بما يتركز حول التشاور ووضع السياسات والاستراتيجيات، وليس الخوض في كافة التفاصيل والجوانب المتعلقة بتطوير أدوات وخدمات وعمليات الدفع والتسوية، ذلك أن التدخل في التفاصيل قد يحد من الابتكار المطلوب أو يعيق التطور الطبيعي لهذه الأدوات والخدمات. ومن المفيد أن يعمل هذا المجلس على توفير البيئة التنافسية المناسبة، التي تسمح بالابتكار والإبداع في أدوات وخدمات الدفع والتسوية على أسس تنافسية وربحية.

وبصورة عامة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن الإشارة إلى الأغراض والأهداف التالية، كأغراض أو مهام رئيسية يمكن أن يهدف إليها مجلس المدفوعات الوطني:

أ- تسهيل التعاون والتنسيق بين السلطات الرقابية والإشرافية وبين كافة المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والمتعاملين المعنيين بنظم الدفع والتسوية.

- ب- اقتراح ووضع استراتيجيات وطنية لتطوير نظم الدفع والتسوية وإدخال العمل بأدوات الدفع الحديثة.
- ج- تشجيع قيام مبادرات مشتركة (Common Initiatives) لتطوير البنية التحتية لنظم الدفع والتسوية، بمشاركة كافة الأطراف المحلية المعنية.
- د- متابعة سير تنفيذ استراتيجيات وبرامج الإصلاح والتطوير الوطنية لنظم الدفع والتسوية.
- هـ- تسهيل وتشجيع تبادل المعلومات والبيانات بين مختلف الأطراف المعنية بنظم الدفع والتسوية.
- و- تشجيع توحيد النظم والإجراءات (Standardization) المعمول بها في الدولة على نظم وعمليات الدفع والتسوية.
- ز- زيادة الوعي والمعرفة بقضايا ومتطلبات تطوير نظم وأدوات الدفع والتسوية.
- ح- العمل على تعزيز التعاون مع المؤسسات والأطر الإقليمية والدولية ذات العلاقة بنظم الدفع والتسوية.

### ثالثاً: الإطار المؤسسي لمجلس المدفوعات الوطني

يمكن أن يأخذ مجلس المدفوعات الوطني شكلاً مؤسسياً مستقلاً عن المصرف المركزي، أو أن يكون في إطار المصرف المركزي والهيكل التنظيمي له. ويمثل الخيار الثاني الأكثر شيوعاً وخاصة لدى الدول النامية. وبغض النظر عن هذه المسألة، فإنه يتعين أن يتحقق أو يتوفر ما يلي:

- أ- أن يكون المجلس برئاسة محافظ أو نائب محافظ المصرف المركزي.
- ب- أن يتوفر للمجلس سكرتارية فنية – أمانة – تتولى الإعداد والتحضير لاجتماعات المجلس والأوراق والتقارير الخاصة بهذه الاجتماعات. ومن المفيد أن تتولى هذه السكرتارية، الإدارة المعنية بنظم الدفع لدى المصرف المركزي.
- ج- أن يتوفر للمجلس الإمكانيات لإنشاء فرق أو مجموعات عمل فنية تتبع للمجلس، وذلك إما بشكل دائم أو بشكل مؤقت لغرض محدد لدراسة جوانب أو قضايا معينة. ويمكن أن تضم هذه الفرق أو المجموعات، أعضاء من المجلس ومن خارجه من المؤسسات والجهات الممثلة فيه، إلى جانب بعض الخبراء والمختصين وفقاً لطبيعة الموضوعات المطروحة.
- د- ألا يكون لقرارات وتوجهات المجلس، صفة الإلزامية على المصرف المركزي وسياساته، وإنما الصفة الاسترشادية.
- هـ- أن يكون المجلس لفترة زمنية محددة بين سنتين أو ثلاث سنوات، يعاد بعدها تشكيله أخذاً بالتطورات والمستجدات وطبيعة القضايا المطروحة واحتياجات التطوير.

#### رابعاً: تشكيل ومكونات مجلس المدفوعات الوطني

يتعين أن يضم مجلس المدفوعات الوطني أو يشارك فيه أهم الأطراف والجهات والمتعاملين المعنيين بنظم وعمليات وأدوات مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدولة. ويشمل ذلك بصورة عامة على سبيل المثال، ما يلي:

- المصرف المركزي.
- وزارة المالية.
- هيئة الأوراق المالية.
- المؤسسات المصرفية.
- المؤسسات المالية غير المصرفية.
- جمعية المصارف.
- سوق الأوراق المالية.
- مركز إيداع وحفظ الأوراق المالية.
- مقدمي تقنيات وخدمات الدفع والتسوية.
- بيوت المقاصة.
- هيئات أو مؤسسات الاتصالات.
- خبراء ومختصين مستقلين.

وليس بالضرورة أن يتواجد ممثلون عن جميع هذه الجهات والمؤسسات المشار إليها أعلاه، وإنما أن يوفر المجلس الوسيلة والآليات المناسبة لضمان التشاور مع معظم هذه الجهات وخصوصاً في الموضوعات التي ترتبط بعملهم. فمن المفيد أن يراعى وجود العدد المناسب من الأعضاء، بما يساعد على توفر البيئة المناسبة للنقاش والحوار الفعال، وهو الأمر الذي قد يكون عائق في حالة وجود عدد كبير من الأعضاء. ويمكن في هذا الإطار، اقتصر أعضاء المجلس على ممثلي جهات ومؤسسات قليلة، الأكثر ارتباطاً بقضايا الدفع والتسوية، فيما تشارك الجهات والمؤسسات الأخرى في إطار فرق أو مجموعات العمل التي ترتبط بأنشطة هذه الجهات أو المؤسسات.

ومن جانب آخر، من المهم أن يراعى في تشكل المجلس، أن يكون أعضائه من كبار المسؤولين والمدراء المعنيين بقضايا الدفع والتسوية.



### خامساً: أدوات عمل مجلس المدفوعات الوطني

تتركز أدوات عمل مجلس المدفوعات الوطني إلى جانب إعداد تقارير دورية عن أنشطة المجلس وبرامجه للإدارات العليا في المؤسسات المشاركة في تكوينه، إعداد كذلك دراسات وأوراق (ad-hoc reports) تتناول موضوعات مختلفة على صعيد قضايا نظم الدفع والتسوية، كأوراق استرشادية تستفيد منها السلطات والمؤسسات المشاركة في المجلس بصورة خاصة، ولزيادة الوعي في القطاع المالي والمصرفي حول هذه القضايا بصورة عامة.

كذلك ومن الأدوات الأخرى للمجلس، عقد الندوات وورشات العمل التي تناقش قضايا معينة، بما يساعد من جانب على زيادة التعريف والتوعية بهذه القضايا، أو من جانب آخر التعرف على آراء المشاركين والجمهور بشأن هذه القضايا وانعكاساتها.

ومن أدوات عمل المجلس الرئيسية كما سبق الإشارة، تشكيل فرق ومجموعات عمل منبثقة عنه، سواء بشكل دائم أو بشكل مؤقت. وتساعد وجود مثل هذه الفرق أو المجموعات على تناول جوانب محددة متخصصة. كما أنها تمثل فرصة لإشراك مؤسسات وجهات غير ممثلة في المجلس.

### سادساً: تجارب الدول العربية

يتضح بالاستناد إلى الإجابات التي وردت من عدد من المصارف المركزية العربية على استبيان جرى إعداده حول مجالس المدفوعات الوطنية، أن معظم الدول العربية لم تنشئ مجالس أو لجان وطنية لنظم الدفع والتسوية، يسهل من خلالها مشاركة جميع الجهات المعنية بأنظمة الدفع على المستوى الوطني ووضع الإستراتيجيات المناسبة لتطوير أنظمة الدفع والتسوية.

وقد دأبت معظم هذه الدول على مناقشة المواضيع المتعلقة بأنظمة الدفع ووسائل الدفع في إطار مجالس قائمة تهتم بشؤون أخرى كالسياسة النقدية أو الإقراض. وغالباً ما تقتصر المشاركة في هذه اللجان أو الأطر، على الجهات أو المؤسسات ذات العلاقة، في غياب تام في معظم الحالات للقطاع الخاص والمؤسسات المعنية بنظم الدفع. إلا أنه وفي بعض الحالات، قامت بعض المصارف المركزية بإنشاء لجان داخلية تسعى لمناقشة هذه المواضيع والتنسيق بين مختلف إدارات المصرف المركزي في هذا الخصوص، وإنما على نطاق ضيق وبصلاحيات محدودة.

هذا وتبقى الأردن وفلسطين من الدول القليلة التي أنشأت مجلس وطني لنظم الدفع (أنظر ملاحق هذه الورقة) وذلك من خلال تعميم وقرار من قبل البنك المركزي وذلك على صعيد الأردن، وبحكم قانون سلطة النقد فيما يتعلق بفلسطين. ويرأس كل من هذه المجالس محافظ البنك المركزي وعضوية المصارف التجارية، مع إمكانية دعوة أية جهة لحضور اجتماعات المجلس. وبالرغم من أن هذه المجالس ذات صبغة رسمية، فإنه قد يكون من المهم مستقبلاً أن تضم هذه المجالس عضوية عدد أكبر من الأطراف المعنية وعدم الاكتفاء فقط بدعوتهم من حين لآخر.

وبخصوص قرارات هذه المجالس، فإن الأعضاء لهم حق التصويت على القرارات مع مراعاة رأي رئاسة المجلس. وفيما تكون قرارات المجلس في الأردن إلزامية، فإن المجلس في فلسطين يبقى ذا طابع استشاري لسلطة النقد.

هذا وتعتزم بعض المصارف المركزية، إنشاء مثل هذه اللجان أو المجالس الوطنية، كما هو الحال في بنك المغرب.

## سابعاً: الخلاصة والتوصيات

اكتسبت قضايا تطوير نظم وأدوات الدفع والتسوية، أهمية متزايدة في السنوات الماضية. ويرتبط ذلك بما يمكن أن يوفره وجود أنظمة وأدوات متطورة وفعالة للدفع والتسوية في الوصول للخدمات المالية والمصرفية وبالتالي المساعدة في تعزيز مساهمة القطاع المالي والمصرفي في دعم التنمية الاقتصادية. كما أن سلامة وكفاءة هذه النظم، ينعكس بصورة كبيرة على سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي، وقدرته في ضبط المخاطر النظامية والمحافظة على الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، وحيث أن نظم الدفع والتسوية تقوم على مشاركة أطراف ومؤسسات مصرفية ومالية وتقنية مختلفة، بعضها خارج القطاع المالي والمصرفي، فإن نجاح استراتيجيات تطوير هذه النظم والارتقاء بكفاءتها وسلامتها والإشراف عليها، يفترض وجود درجة عالية من التنسيق والتشاور بين مختلف هذه الأطراف المعنية في إطار استراتيجيات ورؤيا وطنية شاملة. وانطلاقاً من ذلك، فقد أقدمت العديد من الدول على إنشاء لجان أو مجالس وطنية للمدفوعات، بغرض تعزيز التشاور والتنسيق بين مختلف الأطراف والمؤسسات المحلية من جهة، ولوضع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير نظم الدفع والتسوية والتنسيق بشأن متابعة تنفيذها من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالدول العربية، وعلى الرغم من الاهتمام بتطوير نظم الدفع والتسوية، فإن عدداً محدوداً من هذه الدول قد أقدم على إنشاء لجان أو مجالس وطنية للمدفوعات. وفي بعض الأحيان تفتقر هذه اللجان أو المجالس للحبوية اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة منها.

على ضوء ما تقدم، فإن المصارف المركزية العربية مدعوة للمبادرة في قيادة الجهود الوطنية لإنشاء مثل هذه المجالس الوطنية للمدفوعات كإطار وطني جامع، للتشاور والتنسيق بشأن استراتيجيات تطوير نظم الدفع والتسوية والارتقاء بسلامتها وكفاءتها. ويمكن في هذا الصدد، الاسترشاد بما جاء في هذه الورقة من أفكار.

الملحق رقم (1)

مجلس المدفوعات الوطني الأردني

تم تشكيل مجلس المدفوعات الوطني الأردني بتاريخ 1998/2/7 بمبادرة من معالي محافظ البنك المركزي الأردني/ معالي الدكتور زياد فريز، وتم عقد اجتماع تشاوري مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامون للبنوك العاملة في المملكة، وتم تشكيل مجلس المدفوعات الوطني على النحو التالي حيث اختارت البنوك سبعة أعضاء وبحضانة ورئاسة البنك المركزي الأردني.

أ- **مهام المجلس:** وقد تم تحديد المهام الرئيسية للمجلس ضمن المجالات التالية،

- وضع الأسس المناسبة لاختصار عملية تحصيل وتسوية الشيكات المصرفية.
- العمل على تطوير البيئة القانونية المناسبة التي تخدم تطوير نظام المدفوعات وتطوير وسائل الدفع التي تنطوي تحته.
- الإسهام في وضع أسس تطوير وسائل الدفع القطاعية (Retail) الأخرى لتخدم مستخدميها ومصدريها وبما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.
- وضع الاستراتيجيات المناسبة لإدارة المخاطر التي تواكب استخدام وتطوير نظام المدفوعات.
- وضع الخطط المناسبة لضمان سلامة نظام المدفوعات وتأمين البدائل المناسبة -Back up لاستمرار تشغيل النظام.
- وضع الخطط الملائمة لتهيئة وتدريب القوى العاملة التي تتعامل مع النظام لا سيما على صعيد البنوك وكبار المستخدمين.
- انتقاء الأسلوب المناسب في تطوير شبكة الاتصال العائدة للنظام وفي اختيار الأجهزة والبرمجيات المناسبة.

- اختيار مجموعات للعمل Working Groups التي سيتم تشكيلها تحت مظلة المجلس والإشراف على تنفيذ هذه اللجان للمهام الموكلة لها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، واختيار مديراً للمشروع.
- العمل على وضع الأسس المناسبة لاستمرارية عمل المجلس.
- التنسيق مع الحكومة ممثلة بوزارة المالية، كونها أكبر المستخدمين لنظام المدفوعات الوطني، وكذا التنسيق مع سوق عمان المالي من خلال مركز الإيداع والتقص فيه.

وقد تم بعدها إعادة تشكيل المجلس عدة مرات. كما تمت إضافة بعض المهام للمجلس وأهمها "التنسيق والتعاون المستمر مع كافة الجهات المعنية من بنوك وشركات مالية وشركات تقنية ومؤسسات حكومية فيما من شأنه أن يساعد في تحقيق المهام والأهداف المعلنة سعياً إلى الاستمرار في التطوير بما يضمن تكامل الأنظمة والمشاريع الفرعية وتقديم أفضل الخدمات للاقتصاد الأردني على مستوى قطاع الأعمال ومستوى الأفراد على حد سواء ضمن الأسس الدولية المتعارف عليها والمطبقة في الدول المتقدمة". وفي نهاية عام 2010، تم إضافة مركز إيداع الأوراق المالية كعضو دائم في المجلس بناء على توصيات صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز أواصر التعاون والتشارك.

ونظراً للتطورات التي شهدتها المملكة منذ تأسيس مجلس المدفوعات الوطني، سواء على مستوى البنوك المرخصة والتي أصبح عددها ستة وعشرين بنكا، أم على مستوى التطور الكبير الذي شهدته أنظمة الدفع. قام معالي محافظ البنك المركزي/ الدكتور زياد فريز في منتصف عام 2012، بإعادة تشكيل المجلس وذلك من خلال آلية معتمدة لانتخاب الأعضاء وتم انتخاب ثمانية أعضاء بالإضافة إلى رئاسة البنك المركزي.

ولضمان شفافية عمل مجلس المدفوعات الوطني وديمومته، بالإضافة إلى تمثيل أعلى للقطاعات المصرفية والاقتصادية والمالية، اعتمدت الهيئة العمومية لمجلس المدفوعات

والمكونة من كافة البنوك العاملة في الأردن، إطاراً تنظيمياً لمجلس المدفوعات الوطني يتوافق مع التشريعات والقوانين النافذة وأفضل الممارسات الدولية ليتمكن المجلس من تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع نظم الدفع والتسويات وأدوات وقنوات الدفع المختلفة بما يخدم الاقتصاد الوطني والجهاز المصرفي وكافة المواطنين. وتم وضع تعليمات خاصة بمشتريات ولوازم المجلس، وتعليمات مالية مستندة إلى معايير الإفصاح والشفافية. كما تم تشكيل اللجان التابعة للمجلس وفرق العمل المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الاستراتيجية لمجلس المدفوعات.

ولتحقيق استراتيجية المجلس ورؤيته، جاء الإطار التنظيمي للمجلس منسجماً ومؤكداً على المبادئ الإرشادية الرئيسية للحوكمة وهي العدالة، والشفافية والإفصاح، والمساءلة، والمسؤولية وفصل المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

وينبثق عن مجلس المدفوعات الوطني لجنة متخصصة بدراسة وتقييم قطاع مدفوعات التجزئة برئاسة مدير عام بنك القاهرة عمان، وتم إضافة عضوية بعض مزودي خدمات الدفع لهذه اللجنة وأهمهم شركة EMP, MEPS, Zain, Orange, Umniah ومؤسسة إنتاج المتخصصة بقطاع التكنولوجيا والاتصالات، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ب- أعضاء المجلس: وتتمثل تركيبة المجلس خلال عام 2013 كالتالي:

- محافظ البنك المركزي الأردني / رئيساً للمجلس.
- نائب محافظ البنك المركزي الأردني / نائباً للرئيس.
- البنك العربي.
- بنك القاهرة عمان.

- بنك الأردن.
- البنك الإسلامي الأردني.
- بنك الاتحاد.
- بنك الاستثمار العربي الأردني.
- البنك الاستثماري.
- بنك لبنان والمهجر.
- مركز إيداع الأوراق المالية/ عضو دائم غير منتخب.
- مدير دائرة المدفوعات والعمليات المصرفية المحلية البنك المركزي الأردني / أمينا للسر.

**ج- أعمال المجلس:** ونتيجة للتطورات الحالية والمستقبلية المتوقعة، شرع مجلس المدفوعات الوطني الأردني لوضع استراتيجية شاملة وطموحة لأنظمة الدفع لتلبي احتياجات جميع الأطراف المشاركة والمجتمع الأردني بصورة عامة وبما يتوافق مع أفضل الممارسات والتوصيات الدولية.

لقد تمت عملية وضع استراتيجية مجلس المدفوعات الوطني الأردني (2013-2016) في جزء كبير منها من خلال الدراسات التي شاركت فيها جميع الأطراف من البنوك الأعضاء في المجلس، مركز إيداع الأوراق المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة، كما تم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والدراسات المنشورة والمبادئ الجديدة للبنية التحتية للأسواق المالية. كما وحرصت الاستراتيجية الجديدة على الأخذ بالاعتبار التوصيات الواردة في تقرير تقييم البنك الدولي الذي تم بالاشتراك مع صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي عام 2008<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Assessment & Observation on the Payment and Securities Clearance and Settlement Systems of Jordan

إن استراتيجية نظم الدفع والتسويات لمجلس المدفوعات الوطني الأردني 2013-2016 تحدد مسار المجلس خلال فترة من التغيرات الديناميكية لأنظمة الدفع والتي هي انعكاس للأولويات الاستراتيجية للمجلس وتتركز في ثلاثة مجالات هامة هي: وضع وتحديث الأطر القانونية لضمان بيئة قانونية شاملة، ورفع كفاءة ومتطلبات أنظمة الدفع والتقااص والتسويات وتعزيز الوصول والمشاركة في نظام المدفوعات الوطني، ووضع استراتيجية وطنية شاملة لنظم مدفوعات التجزئة والشمول المالي. وقد ارتكزت استراتيجية مجلس المدفوعات الوطني الأردني على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- وضع وتحديث الأطر القانونية لضمان بيئة قانونية شاملة.
- رفع كفاءة ومتطلبات أنظمة الدفع والتقااص والتسويات وخاصة تلك ذات المخاطر النظامية وتعزيز الوصول والمشاركة في نظام المدفوعات الوطني.
- وضع استراتيجية وطنية شاملة لنظم مدفوعات التجزئة الإلكترونية والاشتمال المالي.



## الملحق رقم (2)

### مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني

استناداً إلى أحكام قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997 واستكمالاً للجهود المبذولة في تطوير منظومة فاعلة لنظام المدفوعات الوطني تم إنشاء "مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني"، وفقاً للقواعد التالية:

يكون للمجلس دور ذا طبيعة تشاورية وتوجيهية ويكون مسئولاً عن وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتطوير نظم المدفوعات الفلسطينية، وتحفيز التنسيق والتعاون المستمر في ما بين كافة الجهات العاملة في هذا القطاع من مصارف وشركات مالية وشركات نقدية ومؤسسات حكومية وأي جهة ذات علاقة حسب مقتضى الحال، بما يكفل الحفاظ على عنصرى الكفاءة والأمان في الأنظمة العاملة في فلسطين، ويساهم في استقرار ودعم وتنمية القطاع المالي والمصرفي وقطاعات الاقتصاد الأخرى، كما يكون المجلس مسئولاً عن توجيه التطوير والاستثمار في القطاع بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد الفلسطينية بالتوازن مع تقديم أفضل الخدمات المتطورة للمجتمع الفلسطيني .

#### أ- تشكيل المجلس:

1. يكون مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني ممثلاً لكافة الجهات المعنية وذات العلاقة بنظم المدفوعات.
2. يتولى إدارة مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على النحو التالي:

- أ. محافظ سلطة النقد أو نائبه رئيساً.
- ب. مدير دائرة نظم المدفوعات نائباً للرئيس.
- ج. عضوية ستة من المصارف العاملة في فلسطين يتم اختيارها بالتصويت العلني بحيث يراعى تمثيل كافة المصارف من حيث حصة السوق وجنسياتها وطريقة عملها.
- د. جمعية البنوك في فلسطين وتمثل المصارف غير المنتخبة.

يكون تمثيل المصرف العضو بواسطة المدير العام أو نائبه على الأقل.

3. يجوز لمركز الإيداع والتحويل حضور كافة اجتماعات المجلس بصفة عضو مراقب دون أن يكون له حق التصويت.
4. تعتبر الجهات ذات العلاقة مثل هيئة سوق رأس المال ووزارة المالية أعضاء مراقبين غير دائمين يتم دعوتهم للاجتماعات عند الحاجة.
5. تكون مدة المجلس سنتان ويتم بعد كل سنتين انتخاب عضوين جديدين بدلاً من أي عضوين من البنوك في المجلس ضماناً لاستمرارية عمل المجلس بشكل متناسق.
6. يكون نائب مدير نظم المدفوعات في سلطة النقد أميناً للسر.

ب- أهداف المجلس: يهدف مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني إلى تحقيق ما يلي :

1. وضع وتحديد الرؤيا المستقبلية والاستراتيجية لتطبيق إصلاحات نظم الدفع بما يتماشى مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية في هذا المجال.
2. العمل على نشر الوعي والمعرفة لجميع الأطراف ذات العلاقة في أهمية نظم الدفع والتسوية وآليات العمل والتطبيق ليتم التعامل معها وفقاً للقواعد بشكل فعال.

3. التأكد من استمرارية التنسيق والتعاون المستمر مع كافة الجهات المعنية من مصارف وشركات مالية وشركات تقنية ومؤسسات حكومية.

4. متابعة تطوير البيئة القانونية المناسبة لتساهم في تطبيق وتطوير نظم الدفع والتسوية الفلسطينية ووسائل الدفع المستخدمة.

ج- **مهام المجلس:** تحدد مهام مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني بما يلي:

1. دعم البنية التحتية وإرساء القواعد اللازمة لإنشاء نظام مدفوعات وطني يركز على أسس وممارسات حديثة متوافقة وأفضل الممارسات الدولية ومع توصيات لجنة الدفع والتسوية CPSS في بنك التسويات الدولية في بازل والجهات الدولية الأخرى مثل البنك المركزي الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2. متابعة إنشاء نظام الكتروني متطور للمدفوعات كبيرة القيمة Large Value التي تتم فيما بين المصارف، ويعرف فنياً بنظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS System Real Time Gross Settlement، وتطبيق معايير ومواصفات تتلاءم مع المعايير والمواصفات المتعددة دولياً وإقليمياً.

3. متابعة تسهيل ربط أنظمة المقاصة، لتسوية نتيجة جلسات المقاصة في " نظام التسويات الإجمالية الفوري الفلسطيني".

4. متابعة ربط " مركز الإيداع والتحويل " لتسوية نتيجة الأوراق المالية المتداولة في " سوق فلسطين للأوراق المالية " باستخدام نظام التسويات الإجمالية الفوري.

5. الإسهام في وضع أسس تطوير وسائل الدفع الأخرى في سوق التجزئة لتخدم مستخدميها، وتنظم عمل مقدمي الخدمة بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.
6. إدارة التغييرات والتطوير لتحقيق الأهداف بما يضمن تكامل الأنظمة والمشاريع الفرعية وتقديم أفضل الخدمات للاقتصاد الفلسطيني وفق أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها.

#### د- الجلسات والقرارات:

1. يقرر المجلس في أول اجتماع له عدد ومواعيد ومكان انعقاد الجلسات الدورية في العام الواحد يجتمع المجلس خارج مواعيد انعقاد جلساته بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه، أو بناء على طلب خطي يقدمه ثلث أعضاء المجلس لرئيس المجلس أو نائبه حال غيابه.
2. لأي عضو في المجلس اختيار أحد الفنيين المختصين من موظفي المصرف الذي يمثله لمصاحبته لحضور أي من الاجتماعات.
3. لا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضر ثلثاً أعضائه على الأقل على أن يكون رئيس المجلس أو من ينوب عنه حاضرين.
4. يتخذ المجلس قراراته على شكل توصيات تحال إلى سلطة النقد الفلسطينية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل هذه التوصيات بالطرق التي تراها مناسبة.
5. تتخذ القرارات بالتوافق بين أعضاء المجلس.

6. كل من له مصلحة تجارية شخصية مباشرة أو غير مباشرة من الأعضاء في موضوع معروض على المجلس، عليه أن يفصح عن مصلحته وينسحب من الجلسة ولا يكون له حق المشاركة عند مناقشة هذا الموضوع.

#### ٥- اللجان المختصة ومجموعات العمل والتقارير:

1. يتم تشكيل لجنة فنية دائمة برئاسة مدير دائرة نظم المدفوعات في سلطة النقد تسمية "اللجنة الفنية لنظام المدفوعات الوطني" وتشكل من موظفي سلطة النقد والمصارف لعمل أي الدراسات الفنية اللازمة وتقديم التوصيات للمجلس.

2. للمجلس اختيار وتكليف مجموعات العمل وفرق المشاريع للقيام بالمهام والمشاريع الجديدة واتخاذ القرارات المناسبة بناء على توصياتها والإشراف على تنفيذها.

3. للمجلس أن يستعين عند الضرورة بمن يرى من الخبراء، وأن يدعو إلى اجتماعاته من يرى الاستماع إلى آرائهم في موضوع معين دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات المطروحة.

4. يضع المجلس تقارير دورية حول مواضيع نظم المدفوعات تعتبر مرجعية لتطوير وتطبيق أي إصلاحات في نظم المدفوعات بالرغم من أنها ليست ذات صفة إلزامية.

---

**أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني  
تجارب الدول العربية**

## فريق العمل

يعد أوراق العمل الصادرة عن اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية فريق العمل المنبثق عن اللجنة التالية أسماءهم:

### من المصارف المركزية العربية:

السيد المعز صابر	مدير إدارة نظم الدفع (السودان)
السيد علي الحميدان	مدير نظم الدفع "سريع" (السعودية)
السيد رمزي حمادة	مدير أنظمة الدفع (لبنان)
السيد أحمد فرج الله	مدير دائرة نظم الدفع (مصر)
السيد عبدالإله الوناني	رئيس قسم مراقبة نظم الدفع (المغرب)

### من الأمانة:

السيد محمد يسر برنيه	رئيس قسم الأوراق المالية في صندوق النقد العربي
السيد حفيظ أبريك	مسؤول نظم الدفع في صندوق النقد العربي

---

**أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني  
تجارب الدول العربية**



سلسلة الكتيبات الصادرة عن

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية  
و مؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية - 2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لهل – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات ( بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية- 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً و مسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق ( بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال ( بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENTS SYSTEM IN EGYPT-2007

20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض و سداد الفواتير إلكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع و التسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصد الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر - 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية و المصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.

43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محاولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية - 2013.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني - تجارب الدول العربية - 2013.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية - 2013.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية - 2013.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي - 2013.